إيذاناً ببدء العام الدراسي بعد تحرير البلاد من الغزو العراقي

الكويت تستعيد اليوم الذكرى الـ25 لإيقاد أمير القلوب الراحل شعلة العلم بعد التحرير

■ إيقاد الشعلة كان بمثابة انطلاق مرحلة جديدة في مسيرة التقدم والعلم في البلاد

■ جابر الأحمد أكد أن طاغية العراق أراد أن يطمس كل شيء في الكويت حتى دور العلم

بصادف اليوم ذكرى مرور 25 عاما على إيقاد الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد طيب الله ثراه شعلة العلم إيذانا ببدء العام الدراسي بعد تحرير البلاد من الغزو العراقي وانطلاق مرحلة جديدة في مسيرة التقدم والعلم في الكويت.

وعلى مدى ربع قرن انتهجت البلاد خططا تنموية في مجال التعليم ويمكن القول إن ذلك التاريخ شكل بداية عهد جديد انتهجته وزارة التربية والتعليم العالي الكويتية.

ففي ذلك اليوم أكد أمير القلوب خلال حفل أقيم في قصر بيان أن «طاغية العراق أراد أن يطمس كل شيء في الكويت حتى دور العلم واليوم بحمد الله وفضله عادت الكويت تدريجيا إلى ما كانت عليه».

وطوال فترة الاحتلال كانت الدراسة قد توقفت في جميع مدارس الكويت بل تم تحويل المدارس إلى سجون ومعتقلات وعند اندحار القوات العراقية عن أرض الكويت في 26 فبراير عام 1991 بدأت ملحمة أخرى على أرض الكويت كان قائدها وربانها الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله وتمثلت في إعادة الإعمار وإزالة آثار الاحتلال الذي طاول الجوانب النفسية والاجتماعية والمادية وحتى التعليمية.

وفي عهده رحمه الله وبتوجيهاته الكريمة وضعت الخطط التنموية التربوية بهدف تطوير التعليم ليواكب متطلبات العصر وفقا لأحدث الاتجاهات التربوية العالمية وبما يتناسب مع طبيعة المجتمع الكويتي وتطلعاته المستقبلية.

ولم تال الدولة جهدا في تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي لذا شهدت الكويت تطورا كبيرا في المجالات والخطط التربوية على المستويين الكمي والنوعي إلى جانب إصدار قانون التعليم الإلزامي حتى أصبح لمخرجات التعليم والخطط التربوية الأثر الكبير على المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وأدت السياسة الحكيمة في مجال التعليم إلى خفض نسبة الأمية في الكويت حيث حرصت الدولة على تشجيع العلم والعلماء في مختلف المجالات العلمية من خلال الجوائز السنوية القيمة التي تقدمها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للمبدعين العرب.

كما تحرص الكويت على تشجيع الطلبة على التفوق من خلال حضور أمير البلاد حفل توزيع الشهادات للطلبة المتفوقين في مؤسسات التعليم العالي ومقابلة الطلبة المتفوقين الأوائل من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لحثهم على مواصلة التفوق في التعليم.

وبات التعليم في الكويت من أهم المجالات التي ترعاها الدولة حيث يشكل الإنفاق على التعليم ما قيمته حاليا 7ر1 مليار دينار أي ما يعادل 5ر9 في المئة من الإنفاق الحكومي تقريبا.

ونصت المادة الأربعون من الدستور الكويتي على أن التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقا للقانون وفي حدود النظام العام والآداب والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقا للقانون.

وكشفت أحدث الإحصائيات الرسمية أن إجمالي عدد المدارس في البلاد ارتفع إلى 1450 مدرسة تشمل التعليم الحكومي والخاص والتربية الخاصة والتعليم الديني إضافة إلى تعليم الكبار ومحو الأمية بينما بلغ عدد الفصول 42 ألفا و 567 فصلا وبلغ عدد الطلبة في جميع مدارس الكويت 647 ألفا و 238 بينما وصل أعضاء الهيئة التدريسية إلى 81 ألفا و 404 معلمين ومعلمات.

ويحتوي التعليم العام الحكومي على 800 مدرسة و 14613 فصلا ويبلغ عدد الطلبة فيه 363 ألفا و 235 طالبا وطالبة إضافة إلى 63 ألفا و 151 معلما ومعلمة أما التعليم الخاص فيحتوي على 520 مدرسة و 8912 فصلا إضافة إلى 261 ألفا و 252 طالبا كما يعمل فيه أكثر من 16 ألف معلم ومعلمة.

وذكرت الإحصائية أن عدد مدارس التربية الخاصة بلغ 31 مدرسة تحتوي على 273 فصلا و 1739 طالبا وطالبة من أصحاب الإعاقات المختلفة ويقوم بتدريسهم 1365 معلما ومعلمة أما مدارس التعليم الديني فيبلغ عددها 11 مدرسة وفيها 135 فصلا ويبلغ عدد الطلاب والطالبات فيها 2826 طالبا يقوم بتدريسهم 694 معلما ومعلمة.

وأشارت الإحصائية إلى وجود 88 مدرسة لتعليم الكبار ومحو الأمية في البلاد تحتوي على 634 فصلا ويصل عدد الطلبة الدارسين فيها 18 ألفا و186 طالبا أما أعضاء الهيئة التدريسية في هذه المدارس فهم مكلفون من قبل التعليم الحكومي الصباحي وذلك مقابل أجر إضافي.

ولم يصل التعليم إلى هذا المستوى في وقتنا الحالي إلا بعد مروره بعدة مراحل على مدى عقود من الزمن بدأت بفترة ما قبل التعليم النظامي (الكتاتيب).

وكانت الدراسة في مرحلة ما قبل التعليم النظامي مقتصرة على تعليم القرآن الكريم واللغة العربية ومبادئ الحساب عند الكتاتيب وكان يقام احتفال عند إتمام الطالب لدراسة القرآن الكريم (الختمة).

وكان الأولاد يتلقون تعليمهم عند الملا بينما تدرس البنات عند المطوعة نظير مبلغ مالي صغير) ويقدر بآنة واحدة (أي ما يعادل حاليا 4 فلوس) ويسمى (الخميسية) لأن المبلغ يستحق كل خميس وللملا مبلغ آخر متفق عليه عندما يختم الطالب القرآن كما للملا العيدية والفطرة (زكاة الفطر) وكان يستخدم أسلوب الضرب والتهديد والوعيد لترهيب الطالب.

ويرجع تاريخ أولى المدارس النظامية في البلاد إلى عام 1911 حين أنشئت أول مدرسة نظامية وهي المدرسة المباركية التي كانت النواة التي بني عليها التعليم في الكويت وبعد إنشاء المدرسة المباركية ومن بعدها مدرسة الأحمدية تطور التعليم بشكل ملحوظ وانتشرت المدارس في مختلف المناطق وتوج هذا التطور بتأسيس جامعة الكويت عام 1966.

وافتتحت مدرسة المباركية في 22 ديسمبر 1911 وسميت نسبة إلى الشيخ مبارك الصباح وتعد أول مدرسة نظامية في تاريخ الكويت وكان أول مدير لها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي وبعد إنشاء المدرسة المباركية البداية الفعلية للتعليم في الكويت وقد تأسست على يد مجموعة من المتبرعين منهم يوسف بن عيسى القناعي والشيخ ناصر المبارك الصباح وياسين الطبطبائي. أما مدرسة الأحمدية فأنشئت عام 1921 وكانت امتدادا للانجازات التي تمت في المدرسة المباركية وأيضا بهدف استيعاب أعداد أكبر للدارسين الجدد وضمت مناهج المدرسة العلوم الحديثة واللغة الإنكليزية التي قوبلت بالرفض في المدرسة المباركية.

وفي تلك الفترة طرأت تغييرات كثيرة على التعليم في الكويت تمثلت بافتتاح أول مكتبة وهي المكتبة الأهلية في بيت علي العامر عام 1921 وافتتحت أول مدرسة نظامية أهلية وهي مدرسة السعادة عام 1922 وابتعاث سبعة طلاب إلى الكلية الأعظمية ببغداد عام 1924 وهم الشيخ فهد السالم الصباح ومحمود العبدالرزاق الدوسري وخالد سليمان العدساني وأحمد بن عمر العلي وعبدالكريم بن محمد العلي وعبدالله العبداللطيف العبدالجليل وسلمان العنزي وشهد عام 1926 افتتاح أول كتاتيب البنات.

وفي عام 1936 انعقد أول مجلس للمعارف في دار الشيخ يوسف بن عيسى القناعي وضم إليه المدرستين المباركية والأحمدية.

ووصلت إلى الكويت أول بعثة تعليمية عام 1936 ضمت أربعة مدرسين من فلسطين وفي العام التالي افتتحت أول مدرسة نظامية للبنات وبات مجلس المعارف يشرف على ثلاث مدارس عام 1937 هما اثنتان للبنين (المباركية والأحمدية) وواحدة للبنات وهي القبلية.

وتم إلحاق المكتبة الأهلية بإدارة المعارف في العام 1937 وسميت بمكتبة المعارف العامة وفي عام 1938 انشئت أول مدرسة أهلية تسير بنظام تعليمي حديث وهي المدرسة الوطنية الجعفرية.

وتعد مريم عبدالملك الصالح أول معلمة كويتية بدأت مسيرة التدريس في العام 1942 وهو العام الذي شهد تطبيق النظام الثانوي كأحد المراحل الدراسية في المدرسة المباركية وعرفت الكويت إنشاء أول مطبعة عام 1947 وهي مطبعة إدارة المعارف وفي نفس الفترة كانت بداية التعليم الديني.

وشهد عام 1953 إنشاء أول ثانوية للبنين وهي مدرسة الشويخ وأول ثانوية للبنات وهي مدرسة المرقاب وتم افتتاح أول روضتين للأطفال عام 1954 وإنشاء الكلية الصناعية في نفس العام وفي عام 1955 تم إنشاء مدارس التربية الخاصة وسميت أول مدرسة بـ (مدرسة النور) وفي 1958 تم إنشاء مدارس تعليم الكبار.

ودخلت الكويت بعد الاستقلال مرحلة جديدة في مسيرة تطوير التعليم ففي عام 1962 تأسس أول معهد للمعلمين والمعلمات وأنشئت المدرسة التجارية عام 1964 وتم إنشاء دار القرآن الكريم للرجال عام 1971 وافتتح كل من المعهد الصحي والمعهد التجاري وهو امتداد للمدرسة التجارية عام 1974 وبعد عامين تم افتتاح معهد التكنولوجيا وهو امتداد للكلية الصناعية ثم في 1977 تم إنشاء دار القرآن الكريم للنساء.

وشهد عام 1979 تطبيق نظام المقررات في المرحلة الثانوية وفي عام 1982 تأسست الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بينما تم تحويل معهد المعلمين والمعلمات إلى كلية التربية الأساسية (بكالوريوس) عام 1993.

وشكل عام 2000 بداية مرحلة الجامعات الخاصة التي تقدم شهادات في البكالوريوس والدبلوم ومن هذه الجامعات جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية في الكويت وفرع الجامعة العربية المفتوحة وغيرها.

إلى ذلك تسعى وزارة التربية باستمرار إلى تطوير طرق التعليم من حيث إدخال كل وسائل تكنولوجيا التعليم الحديثة فمن جهاز «السبورة الضوئية» إلى جهاز «التابلت» وتعميم مبادرة «المربع الإلكتروني» الذي يقوم على تطوير قدرات المدارس وتعزيز التواصل البناء بين مكونات المنظومة التربوية من طالب ومعلم وإدارات مدرسية وأولياء أمور.

أمير القلوب يعيد التعليم إلى سكة التطور والتقدم

■ الدراسة توقفت في جميع المدارس خلال الاحتلال وتحولت إلى سجون ومعتقلات

■ التعليم عاد بوضع الخطط التنموية التربوية بهدف تطويره ليواكب متطلبات العصر

تتمات

«الداخلية» : حادث

والذين تم ضبطهم جميعاً من جانب الأجهزة الأمنية لن يمر مرور الكرام بالنسبة لوزارة الداخلية ، لأنه يكشف عن جانب من التقاعس والقصور وعن جوانب أمنية سلبية قد تكون لها آثار وعواقب غير مقبولة.

ودعا الفريق الفهد خلال ترؤسه أمس اجتماعاً، بحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون أمن الحدود البحرية اللواء زهير النصر الله، ومدير عام الإدارة العامة لخفر السواحل العميد بحري مبارك العميري، ومساعده العقيد بحري صالح القودري ، إلى دراسة السلبيات والملاحظات التي تظهر خلال أداء الأجهزة الميدانية لعملها لتلافي الأخطاء فيها وسد الثغرات ، منعاً لأي اختراق أمني في هذا الصدد.

وشدد على أنه لا يمكن القبول مستقبلاً بأية حوادث مشابهة لما حدث الأسبوع الماضي ، في ظل ظروف إقليمية وأبعاد أمنية بالغة الدقة والحساسية في المنطقة، مبيناً أن حادثة التسلل الأخيرة كشفت عن مكامن خطأ في تقدير المسئولية ، والجميع معني بهذا الأمر ، بما لديهم من خبرات متراكمة وعلوم بحرية ، لأنه لابد من تقويت الفرصة على من يحاول التربص بأمن الوطن واستقراره.

أضاف أن الشعور بالمسئولية واجب ينبغي أن يكون واضحاً في ذهن كل العاملين بالإدارة العامة لخفر السواحل، وأن المؤسسة الأمنية لا تقبل أية أعذار في تحمل المسؤولية، في ظل أوضاع أمنية وإقليمية تتطلب الحيطة والحذر والانتباه.

وأكد أن المنظومة الرادارية البحرية هي صمام الأمان وخط الدفاع الأول لحماية المياه الإقليمية الكويتية ، وأن التصرف والإجراء السليم في التوقيت المناسب يعطي المنظومة الرادارية بعداً إضافياً ، ويضفي عليها مزيداً من الفعالية والكفاءة.

ولفت الفريق الفهد إلى أن الإدارة العامة لخفر السواحل تمتلك قيادة واعية وكفاءات وخبرات وعناصر أمنية متمرسة، مشدداً على أنه لابد من الحزم والالتزام والعمل بروح الفريق الواحد، أما القرارات الفردية غير المدروسة فقد ينتج من ورائها إجراءات خاطئة لا يمكن القبول بها بتاتاً.

ونوه بالدعم غير المحدود الذي سخره نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لقطاع أمن الحدود البحرية ، وتشجيعه الدائم لتطوير آليات العمل فيه ومده بكل الإمكانات التقنية والطاقات البشرية والتجهيزات الفنية اللازمة لأداء مهامها على أكمل وجه.

بدوره أعرب وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون أمن الحدود البحرية اللواء زهير النصر الله عن تقديره العميق لما يتلقاه القطاع من دعم وتشجيع من القيادة الأمنية ، بما يمكنه من القيام بواجباته على نحو يحفظ أمن الكويت وأمانها واستقرارها.

وبين أن قطاع أمن الحدود البحرية لن يتوانى في بذل أقصى طاقته لحفظ المياه الإقليمية الكويتية ، والتعامل مع كل التطورات والمستجدات ، والبقاء على جاهزية كاملة لمواجهة العابثين والمتسللين والمتربصين بالكويت.

العبادي : العراق

وقال الدكتور العبادي ان «مايسمى بتنظيم داعش خطر يهدد جميع دول العالم ، ولذلك فان مساعدة العراق من قبل المجتمع الدولي هو لمصلحة مشتركة من اجل القضاء عليه».

أضاف ان الكثير ممن يقاتلون مع الجماعات الارهابية في العراق جاؤوا من خارجها ، مشيرا الى ان «بلاده بصدد خوض معارك عنيفة مع الارهاب وقريبة من تحقيق النصر النهائي خلال عمليات الموصل ومن الحدود السورية».

واكد الدكتور العبادي ان العراق وسوريا يريدان التعامل مع دولة ومؤسسات وليس مع جماعات مسلحة لضبط الحدود» ، محذرا من ان «أي تقسيم لسوريا هو أمر خطير ، وسيكون مأساة وتحديا آخر بالنسبة للعراق».

واوضح انه تمت السيطرة على قاعدة «البساسير» في الموصل ، وهي احد اهم ست قواعد اساسية في العراق ، وتعد هذه الخطوة انطلاقة لتحرير الموصل التي تضم عددا من الديانات المتنوعة ، لافتا الى ان الحكومة تهدف للمحافظة على التنوع الذي يعد جزءا من هوية العراق.

واعرب عن تفاؤله بالمرحلة القادمة للتوجه الى الاتجاه الصحيح ، مؤكدا انه «ليس هناك خيار امام العراق الا ان ترتبط مصالحه مع مصالح الدول الصديقة».

وذكر الى ان بلاده متوجهه الى زيادة الاستثمارات وجذبها وتبسيط الاجراءات المطلوبة واشراك القطاع الخاص ، مشيرا الى السعي لتغيير وجهة النظر المجتمعية حول المستثمر الأجنبي الذي بدأ فعلا في التغيير ، مرحبا بكل المستثمرين لاسيما الخليجيين.

واوضح ان ما تشهده في الآونة الاخيرة من حوادث اختطاف وغيرها اثرت على دخول المستثمر الأجنبي.

من جهته اكد وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري أن لدولة الكويت وزنا خليجيا وعربيا وعالميا ، وانه بتعاون العراق والكويت وباقي الأشقاء في دول المنطقة العربية وغير العربية ، يمكن رسم صفحة جديدة والانعطاف بمسار العلاقات الدبلوماسية بما فيه خير المنطقة والعالم.

وقال الجعفري إن «المساعدات الكويتية للعراق هي رسالة حب من الشعب الكويتي للشعب العراقي ، وأن مواقف الكويت على الدوام محط اعتزاز العراقيين جميعاً» . وأشاد بالدعم الكبير الذي يقدمه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للعراق ، وأعلانه في الدورة الـ27 لمؤتمر القمة العربية التي احتضنتها العاصمة الموريتانية نواكشوط ، اعتزام الكويت اقامة مؤتمر للمانحين للموصل.

وأكد ان العراق لن ينسى من يقف بجانبه ويساعده خاصة بهذه الظروف ، مشيرا الى ان بلاده بحاجة فعلية الى الدعم للقيام ببناء مستشفيات ومدارس وغيرها.

وبين الجعفري انه لدى الاعلام مسؤولية كبيرة ، داعيا المسؤولين في القطاع الاعلامي الى الاخذ بزمام المبادرة وتقصي الحقائق ، بالاضافة الى طرح المشاكل وتقديم الحلول لها.

ونوه بالاعلام الكويتي الذي يتميز بانه متحرك وجريء ومتنوع ومحاور ولديه ثقافة جيدة ، ويعتبر نافذة على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

واوضح ان العراق يعاني من وضع اقتصادي صعب نوعا ما نظرا لما شهده من حروب ، وهو الامر الذي يبعد المستثمرين والسياح ، بالرغم من وجود فرص استثمارية كبيرة جدا وامتلاكه ثروات نفطية وزراعية ومائية وسياحية ، مؤكدا عمل الحكومة بشكل جاد ومكلف على محاربة الفساد الإداري ، اضافة الى جهودها الرامية الى الاستقرار الامني في البلاد.

واشار الى ان الدول المجاورة تعد الأحق في الاستثمار في العراق ، وهو ما يقوي الروابط بين هذه الدول والعراق كونها متضررة من النظام السابق.

واضاف ان البنية التحتية الحقيقية للامن والاقتصاد القومي هي الثقافة ، مشددا على ان العراقيين ليس لديهم ثقافة التقسيم او الانفصال ، بل ان كل هذه المحاولات ستصطدم بالوحدة العراقية.

وقال ان العراق يرسم سياسته مع الدول بنظرية التعاون الثنائي ، بالمصالح المشتركة المختلفة من دوله.

حضر اللقاءين مع العبادي والجعفري من الوفد الكويتي نائب رئيس اتحاد الصحفيين العرب ، ونائب رئيس التحرير في جريدة الانباء عدنان الراشد ، ونائب المدير العام لقطاع التحرير ، ورئيس التحرير بوكالة الأنباء الكويتية «كونا» سعد العلي ، ورئيس قسم المحليات بجريدة «القبس» ابراهيم السعيدي والمحرر ب «كونا» مبارك العنزي.

كما حضرهما سفير دولة الكويت لدى جمهورية العراق غسان الزواوي ونائب السفير الكويتي خالد القناعي ، ومن الجانب العراقي رئيس اتحاد الصحفيين العرب ، ونقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي واعضاء مجلس النقابة والهيئة الاستشارية فيها.

«التجارة» : بيع

العقار وطريقة ممارساتهم الخاطئة.

واوضح أن ذلك يأتي بمقتضى القرار الوزاري رقم 411 لعام 2015 ، بتشكيل لجنة تسوية المنازعات الناتجة عن مزاولة مهنة السمسرة العقارية برئاسة الوكيل المساعد الشؤون الفنية وتنمية التجارة ، وعضوية كل من مدير إدارة العقار في الوزارة ورئيس قسم التراخيص العقارية ورئيسة قسم الرقابة والمتابعة إضافة الى مستشار في قطاع الشؤون القانونية.

وعن اختصاصات اللجنة اوضح انها تعنى بالنظر في كل الشكاوى المقدمة ضد السمسار ، وكل المخالفات التي يرتكبها هو أو من ينوب عنه ، علاوة على النظر في كل التصرفات او الأفعال التي تكتشفها الوزارة وتمثل مخالفة لأحكام قانون التجارة.

العيسى : مدارس

ما ذكر التوجه إلى النيابة العامة.

وأفاد بأن صاحب الادعاء اذا لم يتقدم بإلياناته الى النيابة «فسيكون شريكا في جريمة سرقة» ، مؤكدا أن الوزارة ستتخذ اجراءاتها القانونية ، تجاه من يثير هذه الإشاعات التي تعرقل العمل «وتمس الامانة المهنية» .

«الصحة» : 4 طلبات

شهر يوليو الماضي.

وقال الخشتي ل «كونا» امس ، على هامش الاحتفال بيوم العمل التطوعي في مستشفى «حسين مكي جمعة» ، إن «السوق الصحي الخاص في الكويت يلبي احتياجات مشروع قانون التأمين الصحي للمتقاعدين ، ولا نعتقد بوجود نقص» في هذا الشأن ، لافتا إلى أن الباب مفتوح أمام الراغبين في استخراج تراخيص جديدة لإنشاء وإقامة مستشفيات طبية خاصة.

وأشار من جانب آخر إلى أن هناك اجتماعات مكثفة تعقد بين وزارتي الصحة والداخلية ، بغية إنجاز الموضوعات المتعلقة بالصحة الشرطية.

وكان مجلس الامة اقر عام 2014 قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وهو نظام إلزامي وتتحمل الوزارة قيمة التأمين الصحي للمؤمن لديه نيابة عن المؤمن عليهم .

ووقعت الوزارة الشهر الماضي عقد المشروع مع إحدى شركات التأمين بمبلغ 82 مليون دينار ، لمدة عام يخدم 107 آلاف متقاعد مسجل في نظام التأمينات الاجتماعية ، وسمي باسم «عافية» ، على ان يتم تطبيقه فعليا شهر أكتوبر المقبل.

ويغطي مشروع التأمين الصحي حتى 15500 دينار كويتي للذكر ، و17 ألف دينار للأنثى في السنة ، على ان تشمل 1500 دينار لخدمات الأسنان للجنسين ، ومثلها لأمراض النساء والولادة وأربعة آلاف دينار للعيادات الخارجية.

«لعنة» البريد

وطلب القاضي من وزارة الخارجية الإسراع في كشف الوثائق.

وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير لها أمس ، إلى إمكانية الكشف عن الآلاف من الرسائل الإلكترونية التي لم تبادر كلينتون إلى تسليمها لوزارة الخارجية، قبيل أسابيع من بدء التصويت في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل.

وكشف مكتب التحقيقات هذه الرسائل الإلكترونية خلال بحثه في جهاز تقديم خدمة الإنترنت وأرشيف الحاسوب، الذي استخدمته كلينتون للتواصل مع مسؤولين حكوميين. ففي يوليو الماضي قامت كلينتون، عبر محاميها، بتسليم رسائل إلى وزارة الخارجية، في 55 ألف صفحة، ليس من ضمنها هذه الرسائل التي كشفها مكتب التحقيقات.

وتنقل الصحيفة عن مدير المكتب، جايمس كومي، قوله حينها إنّه «لا يصدّق أن تلك الرسائل تم إقصاؤها عمداً»، واصفاً في الوقت عينه طريقة تعامل كلينتون مع الوثائق السرية خلال سنوات توليها وزارة الخارجية بأنّها «مهملة للغاية».

وبحسب أمر القاضي الأخير، فإنّ على وزارة الخارجية، بعد مراجعة الرسائل، وضع جدول زمني للكشف عن كم من هذه الرسائل شخصياً، وكم منها كان مرتبطاً بعمل كلينتون كوزيرة.

ويتوقع، وفق الصحيفة، أن يكون أكتوبر المقبل، الموعد الأقرب للكشف عن تلك الرسائل.

وعلى الرغم من أنّ كومي قال، الشهر الماضي، إنّ مكتب التحقيقات لن يسطر اتهامات جنائية بحقّ كلينتون، مما خفّف من حدة تهديد القضية لحملتها الانتخابية، إلا أنّ القضية، بحسب الصحيفة، «لن يتم إغلاقها بسهولة».

وتنقل الصحيفة، في هذا الإطار، عن رئيس اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري، رينس بريبوس، قوله في تصريح إنّ «كلينتون تبدو عاجزة عن قول الحقيقة»، مشيراً إلى ضرورة الإسراع في إجراءات مراجعة الرسائل الإلكترونية، خاتماً بالقول إنّ «الكشف عنها يجب أن يبدأ علناً قبل بدء التصويت المبكر، وأن يتم الإعلان عن نتيجة الرسائل التي تتم مراجعتها، بشكل كامل قبل يوم الانتخابات».

إيران تتراجع

الإيراني عن البرلمان الإيراني ، حول قرار بلاده بمنح قاعدة همدان للروس، وقال إن على دهقان أن «يراعي الأدب» في الحديث عن وظائف البرلمان.

وكان دهقان صرح أن قرار استخدام المقاتلات الروسية من قاعدة همدان لشن غارات ضد مواقع في سوريا اتخذه النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي ولا علاقة للبرلمان في ذلك.

واستمر الخلاف في طهران حول منح القاعدة الإيرانية لروسيا وقال النائب محمود صادقي في كلمته الثلاثاء أمام البرلمان إن 20 نائبا طالبوا بعقد جلسة معلقة مع المسؤولين للتوضيح حول أسباب منح قاعدة همدان الجوية.

أضاف النائب عن مدينة طهران أن المادة 69 من الدستور الإيراني ، تنص على عقد جلسة مغلقة في حالة الطوارئ ، بعد تسليم طلب من رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو 10 نواب، موكدا ضرورة عدم تجاهل مطالبة 20 نائبا بعقد الجلسة.

الأمم المتحدة

التابعة للمنظمة الدولية ، إنه من المتوقع أن يكون التأثير الإنساني لمعركة استعادة الموصل من جانب القوات الحكومية والقوات الموالية لها، «عظيما».

يذكر أن أكثر من 120 ألف شخص أجبروا على النزوح من ديارهم جراء القتال منذ مارس الماضي ، عندما بدأت القوات الحكومية بتطهير المناطق الواقعة الى الجنوب من الموصل من مسلحي التنظيم المتطرف المذكور.

وكانت القوات العراقية بدأت في وقت سابق عملية تهدف الى استعادة بلدة القيارة.

وقال صباح نعمان، الناطق باسم قوة مكافحة الإرهاب العراقية، لبي بي سي إن وحدات القوة اشتبكت مع عناصر «تنظيم الدولة الإسلامية» في ضواحي القيارة، مضيفا أن هذه الوحدات تعمل بالتعاون مع مسلحين من سكان المدينة.

وكانت القوات الحكومية تجري استعدادات منذ أسابيع لاستعادة القيارة، خصوصا بعد نجاحها في الاستيلاء على قاعدتها الجوية التي تخطط لاستخدامها كمركز لوجيستي لعملية استعادة الموصل الواقعة على مسافة 60 كيلومترا الى الشمال.

وقال رئيس بلدية القيارة صالح الجبوري إن 15 ألفا من المدنيين محاصرون في البلدة، وان معظم مسلحي التنظيم اما قتلوا او فروا شمالا.

يذكر ان اكثر من 3،38 مليون نسمة من سكان العراق اضطروا للنزوح من ديارهم منذ عام 2014 عندما نجح مسلحو «تنظيم الدولة الإسلامية» في الاستيلاء على مساحات كبيرة من الاراضي في الشمال والغرب واعلنوا قيام «دولتهم الإسلامية» الممتدة الى سوريا المجاورة.

كما اضطر مليون آخرون الى النزوح جراء العنف الطائفي الذي اندلع في العراق عقب الغزو والاحتلال الامريكي للبلاد عام 2003.

وحذر برونو غيدو، ممثل مفوضية الامم المتحدة العليا للاجئين في العراق، من ان «الأسوأ قادم. نتوقع ان تؤدي المعارك الى حركة نزوح لم نر مثيلا لها على نطاق العالم منذ عدة سنوات.»

وبمجرد بدء معركة الموصل، من المتوقع ان يفر 400 الف شخص باتجاه الجنوب بينما سيفر 250 الفا الى الشرق و100 الفا الى الشمال الغربي.